

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٠٦

الأربعاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | |
|----------|---|
| الرئيس | السيدة فرونيتسكا (بولندا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي |
| | ألمانيا السيد شولتز |
| | إندونيسيا السيد سيهاب |
| | بلجيكا السيد بيكستين دو بوستوريفا |
| | بيرو السيد دوكلوس |
| | الجمهورية الدومينيكية السيد سنغر واسنغر |
| | جنوب أفريقيا السيد مابونغو |
| | الصين السيد وو هايتاو |
| | غينيا الاستوائية السيد إيسونو مبنغونو |
| | فرنسا السيدة غيغين |
| | كوت ديفوار السيد موريكو |
| | الكويت السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد هيكي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية السيد كوهين |

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثالث والعشرون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧

(٢٠١٣) (S/2019/632)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩) (S/2019/660)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1926428 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثالث والعشرون للأمين العام عن تنفيذ

الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)

((S/2019/632

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠

(٢٠١٩) (S/2019/660)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

السيدة جانين هينيس - بلاشخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للمشاركة في هذه الجلسة.

وتنضم السيدة جانين هينيس - بلاشخارت إلى جلسة اليوم

عن طريق التداول بالفيديو من لاهاي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2019/632 التي تتضمن التقرير الثالث والعشرين للأمين العام

بشأن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١٣)

والوثيقة S/2019/660، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ

قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن للسيدة جانين هينيس - بلاشخارت.

السيدة هينيس - بلاشخارت (تكلمت بالإنكليزية): أود

أن أبدأ بالتذكير بالأهمية التاريخية للزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى العراق في ٢٩ حزيران/يونيه. ففي ذلك اليوم من عام ٢٠١٤ أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ما يسمى بالخلافة. ولئن كانت هذه ذكرى كئيبة، فإننا احتفلنا عوضا عن ذلك خلال زيارة المجلس بحرية العراق وسيادته، وأشدنا بالتضحيات الجسيمة التي بذلت في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وقدم المجلس تأكيدات هامة لقيت قبولا حسنا بشأن استمرار دعمه للعراق وشعبه. وكان ذلك موضع تقدير كبير من جانب كثيرين في العراق.

وقد يكون من غير المؤلف الانتقال مباشرة إلى شواغل التمويل، ولكن مع وضع حسن قبول تأكيدات المجلس في الاعتبار، أشعر مرة أخرى بالحاجة إلى أن نتشاطر شواغلنا بشأن استمرار نقص الموارد في آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري، فضلا عن خطة الاستجابة الإنسانية، مع وجود ثغرات تبلغ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار، على التوالي.

ولذلك، إذا سمح لي المجلس، أود أن أختتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الأمل فيما يتعلق باستمرار جهود المجتمع الدولي ودعمه السخي. لقد أحرز بعض التقدم، ولكن السبيل أمامنا طويل ومعقد. والآن، وبسبب استمرار نقص التمويل الذي ذكرته للتو، تتعرض البرامج الإنسانية في العراق في فترة ما بعد انتهاء الصراع للعراقيل. فعلى سبيل المثال، تُغلق خدمات الرعاية الصحية الحيوية وتُغلق المدارس المخصصة للنازحين داخليا، وتنقطع دورات توزيع الأغذية. وعلاوة على ذلك، ما برح زهاء ١,٦ مليون من المشردين داخليا يرجون أوقاتا أفضل هم في أمس الحاجة إليها، انتظارا للعودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

لا تفهموني خطأ: فمن دون شك، نُفذ الكثير من العمل الجيد. فبفضل العديد من مساهمات الجهات المانحة أعيد على سبيل المثال لا الحصر، بناء المنازل والطرق والجسور وخطوط

وبنفس الأهمية من الضروري أن تتوصل الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى إلى فهم مشترك بأنه ينبغي إعطاء مصالح البلد الأولوية على جميع المصالح الأخرى. وفي نهاية المطاف، يجب أن يكون واضحا أن الحكومة لا يمكن أن تقوم بالعمل بمفردها. فهي مسؤولية مشتركة.

وكما يعلم المجلس، تشكلت الحكومة الاتحادية بالكامل الآن ما عدا وزارة التربية. وقد أحرز تقدم كبير في ملء المناصب العليا في اللجان البرلمانية. وتقوم حكومة إقليم كردستان أيضا بوظائفها، ولكن لا يزال يتعين ملء المنصب المهم: وهو منصب وزير الموارد. وأنه بأن ثلاثة وزراء في الحكومة الإقليمية من الإناث، وكذلك رئيس برلمان إقليم كردستان. وعلى الصعيد الاتحادي، للأسف، لم تُعين أي امرأة بعد.

والخبر السار هو أن التقدم المحرز في عمليتي تشكيل الحكومة في بغداد وإربيل أوجد زخما إيجابيا للمضي قدما بالمفاوضات بين العاصمتين، كما يتضح أيضا من إنشاء لجنة مشتركة رفيعة المستوى.

ولا يسعني إنكار أن التوقعات عالية، ولا سيما بشأن الملفات الرئيسية، بما في ذلك كركوك وسنجار وتقاسم الإيرادات. وفيما يتعلق بالأخير، من المهم إقرار جميع الأطراف بأن التوصل إلى اتفاق شامل ودائم هو أنجع بكثير من المعارك غير المجدية بشأن الميزانية السنوية. ومن نافلة القول إنني دائما على استعداد لتقديم المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل المضي قدما نحو تحقيق توافق في الآراء يليه اتخاذ إجراءات.

وفيما يتعلق بكركوك، أشعر بالتفاؤل إزاء النوايا الطيبة التي أبدتها جميع الأطراف المعنية بتناول تطبيع الحالة في كركوك في نهاية المطاف.

أما بخصوص سنجار، فسافرت إلى المنطقة مرة أخرى في وقت سابق من هذا الشهر، حيث، للأسف، ظللت أشهد

الطاقة الكهربائية. حقا، عاد ٤,٣ مليون شخص إلى ديارهم، ولكن الوتيرة تباطأت، والاحتياجات التي لم تلب أكثر حدة في قطاعات الصحة والكهرباء والمياه.

ومن المفهوم أن الجهات المانحة ما برحت تطلب من حكومة العراق إثبات الملكية المشتركة من خلال المشاركة في تمويل هذا العمل. ويسرني أن أشير إلى أنه، قبل لحظات، وقعت الحكومة على اتفاق تقاسم التكاليف لكي تشرع في تقديم مساهماتها إلى آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري.

واسمحوا لي أيضا أن أشير بإيجاز إلى مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد قبل عام ونصف تقريبا. ويجري تنفيذ برنامج الإنعاش والقدرة على الصمود في العراق في جميع أنحاء البلد، وقد أسفر حشد الموارد عن توفير ما يقرب من نصف التمويل المطلوب حتى الآن. وسنواصل تشجيع الشركاء في التنمية لتمويل البرنامج، ولا سيما من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري.

وننتقل إلى الحياة السياسية، إذ تعمل قيادة العراق جاهدة على الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن. وكما نوقش خلال زيارة المجلس إلى العراق، فإن رسم صورة قائمة ليس هدفا في حد ذاته. والأمر الأهم أنه غير مبرر. كذلك، لا يمكننا ببساطة الحكم على الحالة الراهنة بدون وضعها في سياق ماضي العراق. فعقود من المشاكل لا تزال تؤثر على الحاضر، ولم نشهد نهايتها بعد. بيد أنه من المهم أيضا عدم تلطيف الظروف الحالية. ويمكننا جميعا الاتفاق بشأن أماكن العراق الضخمة، ولكن المثابرة مهمة للاستفادة القصوى من تلك الإمكانيات.

ومن الواضح أنه لا يمكن للمرء أن يتوقع من الحكومة العراقية خلق المعجزات بين عشية وضحاها في التعامل مع تركة الماضي والتصدي للعديد من تحديات الوقت الحاضر. والحقيقة المرة هي أن الحكومة بحاجة إلى الوقت لمكافحة العديد من المصالح الحزبية الضيقة، وتحقيق النتائج.

والدولية الرامية إلى إعادة بناء عراق مستقر ومزدهر. ولذلك، يجب ألا ندخر جهدا لتفادي هذا الاحتمال.

كما يُثلج صدري كثيرا تصميم الحكومة على وضع جميع الجهات الفاعلة المسلحة تحت سيطرة الدولة. ولقيت الأوامر الصادرة مؤخرا تأييدا واسع النطاق من مختلف الانتماءات السياسية. وتلك أنباء طيبة، ولكننا في الأيام الأولى من التنفيذ، وستكون المرحلة المقبلة بالغة الأهمية. ومن الواضح أن عدم التسامح مطلقا مع أي جهة فاعلة مسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة هو الطريق للمضي قُدما.

ومن الضروري بذل المزيد من الجهود بشأن إصلاح القطاع الأمني، إذ إن القطاع الأمني الذي يتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة المالية أمر بالغ الأهمية لحماية العراق ضد التهديدات القائمة والناشئة. ومع تعيين وزراء الداخلية والدفاع والعدل، يحذوني الأمل في أن تسرع الحكومة الآن في إعادة تشكيل هيكل أمنها الوطني من حيث البنية والقدرات والموارد.

ومن المهم أيضا الإسراع بسن الآلية الأمنية المشتركة. إذ ستمهد الطريق للعمليات المشتركة على طول الحدود المتنازع عليها. وسيستمر عدم كفاية التنسيق في إعطاء تنظيم داعش هامشا للمناورة. وبعبارة أخرى، فإن تعزيز الأداء العملي في الميدان بين القوات الاتحادية والقوات الكردية الإقليمية ليس أمرا طيبا فحسب، بل ضرورة أيضا.

وفي سياق الأمن الداخلي، أود أيضا أن أثني على شجاعة قوات الأمن العراقية. وفي أعقاب الهزيمة الإقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية، فإنها لا تزال تلاحق مقاتلي التنظيم المتبقين، فمثلا في إطار عملية "إرادة النصر" التي نفذت في جميع أنحاء البلد في الأسابيع الماضية.

ولا تزال مسألة العائدين من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، بمن فيهم أفراد أسرهم من سورية إلى العراق، تشكل

الدمار الكبير والتقدم البطيء المحرز على أرض الواقع. ولا تزال الجهات الفاعلة الأمنية المتنافسة والافتقار إلى الإدارة الموحدة هي العقبات الرئيسية لإحراز التقدم. كما يقيد ذلك الوضع العمل الإنساني إلى حد كبير. ولذلك، أوصل مناشدة جميع الأطراف التي تشعر بوطأة التحديات، ولا سيما السلطات الاتحادية والكردية بأنه قد حان الوقت في الواقع، لتنحية المصالح الحزبية جانبا وتجاوز الخلافات، ووضع احتياجات السكان أولا بدون مزيد من التأخير.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، تدرك الحكومة بشكل متزايد الحاجة الماسة إلى الإصلاح، ولا سيما في توسيع قاعدة الإيرادات خارج نطاق المواد الهيدروكربونية، وفي زيادة دور القطاع الخاص في مجالات تتراوح بين تطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل.

وتركز المناقشات على أعلى المستويات على تحسين الحوكمة، وإدارة إيرادات النفط بصورة أفضل، وحماية البيئة الاستثمارية من الفساد وإصلاح القطاع المصرفي من أجل تمهيد الطريق أمام المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وغدا ذلك أكثر إلحاحا، ولا سيما أن شبح ازدياد العجز في الميزانية يلوح في الأفق مع ارتفاع النفقات وتقلب أسعار النفط. وفي هذا السياق، نشجع الحكومة العراقية على الإسراع في إصلاحها الهيكلي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع.

وفيما يتعلق بالسياسات الإقليمية، نواصل العمل في سياق محفوف بالمخاطر. غير أنه يجب الثناء على القيادة العراقية مرة أخرى لالتزامها الثابت بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. فالقادة العراقيون يتحاورون بتفان كبير وبدون كلل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للتأكد من أن بلدهم مكان يُتفق فيه على تحقيق الاستقرار، وليس للنزاعات بالوكالة. وهم محقون في ذلك. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن نكون واضحين ونقرّ بأن التوترات الحالية يمكن أن توجه ضربة جسيمة لجميع الجهود الوطنية

في البرلمان متهمين بالفساد يمكن أن تكون خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن مرة أخرى، النتيجة النهائية هي ما يهم في النهاية.

فيما يتعلق بالانتخابات، قام مجلس النواب العراقي مؤخراً بتعديل القانون الانتخابي لمجالس المحافظات. يجب أن أقول إن بعض النصوص تثير قلقاً كبيراً، حيث يمكن أن تؤدي إلى حرمان العديد من الناخبين المؤهلين من حقوق التصويت. بالإضافة إلى ذلك، فإن شفافية ومساءلة المؤسسات والعمليات الانتخابية ليست مضمونة بما يكفي في الوقت الحاضر. وفي حين أن الانتخابات المتوقعة في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ حاسمة ومتأخرة، فقد أوضحت أن الانتخابات الحرة والنزيهة وذات المصداقية هي المفتاح لإحياء ثقة الجماهير. بعبارة أخرى، ستواصل البعثة تسليط الضوء على أهمية ضمان حق الاقتراع العام والحاجة إلى شفافية ومساءلة المؤسسات والعمليات - وكل هذه أمور أساسية لشمولية الانتخابات ومصداقيتها.

بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود الآن أن أنتقل إلى مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. يسرني أن أبلغكم عن إحراز تقدم كبير. لقد تم التأكيد على أن عينات لرفات بشرية مستخرجة في شهر آذار/مارس من موقع دفن في محافظة المثنى بالعراق تعود لبعض الكويتيين والتي كنا نسعى للحصول عليها. وتحليل الحمض النووي مستمر لرفات بشرية إضافية. يمكنني أن أؤكد أيضاً أنه في وقت سابق اليوم سلمت حكومة العراق إلى السلطات الكويتية أكثر من ٤٠ ألف كتاب كويتي تنتمي إلى المحفوظات الأميرية والوطنية.

في هذا السياق، وكما هو الحال دائماً، أود أن أشيد باستمرار التعاون البناء بين العراق والكويت تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبمساعدة لا تقدر بثمن من اللجنة الثلاثية. أمل حقاً أن تحقق الاكتشافات الأخيرة في النهاية

تحديات رئيسية. وللأسف، ليس لدينا أي وضوح حتى الآن بشأن الأعداد، أو تاريخ البدء، أو ترتيبات الفرز والترتيبات الأمنية، أو مرافق الاستضافة عند العودة. وكما أكدت من قبل، إذا لم تُعالج هذه المسألة بصورة مناسبة، فستؤثر ليس على العراق فحسب، بل على المنطقة بأسرها وخارجها.

ومن المهم أيضاً ملاحظة أن معالجة المسائل المتعلقة بالمحاكمة وفق الأصول القانونية والمساءلة لا يمكن أن تنحصر في قاعة المحكمة فقط. والمطلوب هو إجراء حوار منظم لتحديد الطريقة التي يمكن بها لحكومة العراق تناول هذه العملية بدقة، مما سيؤدي بدوره إلى أن استنارة طرائق الأمم المتحدة في تقديم المساعدة.

وأود أيضاً أن أشدد على الأهمية القصوى للضمانات القوية للاحتجاز والإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات العادلة. ولن يُظهر الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان الالتزام بالعدالة والمساءلة فحسب، ولكنه أيضاً لبنة من اللبنة الأساسية اللازمة للمصالحة والوثام الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإنه سيخفف خطر أن يعيد التاريخ نفسه. نحن ندرك جيداً أن تنظيم الدولة الإسلامية قد استغل مجموعة متنوعة من المظالم، بما في ذلك المحاكمات الجائرة وإساءة معاملة المحتجزين، من أجل تغذية خطته العنيفة. وسواء أحببنا ذلك أم لا، في وقتنا الحالي لا تزال مجتمعات عديدة تشعر بالتهميش. ونتيجة لذلك لا يزال الكثير من الناس عرضة للتأثر برسائل التطرف. وكان ذلك بالنسبة لي أحد أهم الأسباب لإقامة وجود دائم في الموصل. يسرني أن أبلغكم بأن مكتب الموصل سيفتح أبوابه في أوائل أيلول/سبتمبر.

لسوء الحظ، وكما قيل من قبل، لا يتم القضاء على الفساد المتفشى في الحال. وكما قلت في المرة الأخيرة (انظر الوثيقة S/PV.8531)، فإن تحقيق نتائج ملموسة أمر بالغ الأهمية. الدعوة الموجهة مؤخراً لرفع الحصانة عن أعضاء

المزعزعة للاستقرار في العراق، والتي تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة، تقوض سيادة العراق وتهدد سلامة المدنيين. إننا ندعو إلى إبعاد تلك الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار عن المراكز المدنية والاستعاضة عنها بقوات أمن احترافية تستجيب لبغداد وتكون مسؤولة عن إنفاذ حكم القانون.

تعمل قوات الولايات المتحدة في العراق بدعوة من الحكومة العراقية. نحن نؤيد السيادة العراقية وتكلمنا مراراً وتكراراً عن معارضتنا لأية أعمال محتملة من قبل أطراف خبيثة تخرض على العنف في العراق. إن لحكومة العراق الحق في السيطرة على أمنها الداخلي وعليها مسؤولية حماية نفسها من الآثار المدمرة لجماعات مسلحة تهدد أفعالها تعافي العراق واستقراره الإقليمي.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في تشكيل الحكومة، لكننا نلاحظ، كما أشارت الممثلة الخاصة، أنه لا تشغل النساء أيّاً من مناصب مجلس الوزراء ووظيفتين فقط في اللجان البرلمانية. نحث حكومة العراق على تعيين مرشحات مؤهلات في مناصب عليا لصنع القرار.

إن العمل المتواصل بشأن تدابير مكافحة الفساد ضروري لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في العراق. نحث حكومة العراق على تعزيز جهودها للمضي قدماً بهذا الشأن.

ونرحب بالتعاون المستمر بين حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة في الاستعدادات لانتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل القادم. إن التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على قانون الانتخابات في تموز/يوليه الماضي هي خطوة مهمة إلى الأمام في التحضير لتلك الانتخابات. ونحث حكومة العراق على توسيع وتسريع جهودها لتسجيل الناخبين العراقيين المؤهلين في نظام التسجيل البيومتري من أجل منع الحرمان من حق الانتخاب. ومن المهم أيضاً لاستقرار العراق على المدى الطويل التزام وقدرة قادة البلد على تقديم الخدمات

بعض الارتياح لأسر المفقودين، والتي نعرب لها عن خالص تعاطفنا معها.

في الختام، أود أن أؤكد أن التحديات الهائلة التي يواجهها العراق لم تنشأ بين عشية وضحاها، كما أنها ليست نتاج أفعال عراقية فقط. ولذلك لن يتم حلها غداً. بعبارة أخرى، يجب على العراقيين مواصلة المسيرة متحدين، وبنفس القدر من الأهمية أن يكون ذلك في ظل وجود مجتمع دولي منخرط إلى جانبهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة هينيس - بلاسختارت على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة هينيس بلاسختارت على إحاطة إعلامية أخرى مفيدة بشأن المكاسب التي حققتها حكومة العراق في زيادة الاستقرار والازدهار لشعبها.

حتى تتحقق الهزيمة الدائمة للدولة الإسلامية في العراق والشام وينجح تحقيق الاستقرار بالمناطق الخاضعة لسيطرتها رسمياً، يجب أن تشعر جميع المجتمعات في العراق بالأمان. يعتمد الأمن على إزالة الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار من المناطق الحرة واستبدالها بقوات أمن احترافية ومستجيبة لبغداد وتفرض سيادة القانون. نحن نؤيد بقوة التنفيذ الكامل للأمر التنفيذي ٢٣٧ الذي أعلنه رئيس الوزراء المهدي في تموز/يوليه، والذي يسعى إلى إخضاع جميع قوات الحشد الشعبي للسيطرة الحصرية لحكومة العراق.

كما يعلم المجلس جيداً، تشعر الولايات المتحدة بالقلق منذ فترة طويلة إزاء أنشطة إيران الخبيثة وتأثيرها المزعزع للاستقرار على المنطقة، بما في ذلك العراق. لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن مخاوفنا مبررة تماماً. إن رعاية إيران للجماعات المسلحة

الأخير للرفات البشرية في السماوة والجهود المبذولة لتحديد هوية أصحابها تمثل خطوة نحو المصالحة وتضميد الجراح بين الكويت والعراق. ونثني على الجهود المستمرة لتحسين العلاقات بين بغداد واربيل. ومع ذلك، نلاحظ بقلق استمرار الخلافات حول السلطات النفطية وتقاسم الإيرادات، ونحث الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان على حل هذه القضايا في أسرع وقت ممكن.

لا يزال دعم المجتمعات الدينية والعرقية المهددة يمثل أولوية قصوى للولايات المتحدة. إن تنوع العراق أمر بالغ الأهمية لثرائه وقوته كأمة. نحن نشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة إشراك تلك المجتمعات في جميع أنحاء العراق. ونحث حكومة العراق على إحراز تقدم عاجل في دعمها، بما في ذلك عن طريق منع الجماعات المسلحة من عرقلة عودتها إلى ديارها وقرائها.

مع استمرار العراق في إحراز التقدم، يجب تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من داعش، والمعالجة العاجلة لمحنة المشردين داخليا وأفراد أسر داعش، والمزيد من دمج العراقيين في المنطقة المحيطة. ومع المشاركة المستمرة من بعثة الأمم المتحدة يمكن لتلك الجهود أن تساعد في توجيه العراق نحو مستقبل مشرق ومزدهر ومستقر.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها. وهي تحظى بدعم ألمانيا الكامل وكذلك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وتستمر ألمانيا في الوقوف إلى جانب حكومة وشعب العراق.

وساهمت ألمانيا منذ عام ٢٠١٤ بأكثر من ١,٧ بليون يورو ولا تزال ملتزمين بدعم العراق. وكما أشارت الممثلة الخاصة، تم إنجاز وتحقيق الكثير، لكن في الوقت نفسه من الصحيح أنه لا يمكن أن ينجح الاستقرار والانتعاش وإعادة البناء إلا إذا كُثِّفت جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك حكومة

المدينة والاجتماعية الأساسية للناس، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية.

ستساعد هذه الجهود على استعادة ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، وهي ضرورية لتمهيد الطريق نحو تحقيق الاستقرار والازدهار لجميع العراقيين. نواصل إعطاء الأولوية لاستعادة الخدمات الأساسية والبنية التحتية في المناطق المحررة من سيطرة داعش. ثمّة حاجة ماسة إلى تبرعات إضافية لمرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكما أعلننا في وقت سابق من هذا العام ستساهم الولايات المتحدة في هذا الجهد بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. ونحن نشجع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على أن يتقدموا أيضاً لأداء أدوارهم. إننا نرحب بإعلان حكومة العراق اليوم عن تعهدها بدفع ٣٣ مليون دولار.

إن التكامل الإقليمي شرط أساسي لتأمين مستقبل سلمي ومزدهر للعراق. وقد قامت الكويت والدول العربية الأخرى المجاورة بتمهيد الطريق لذلك في الأشهر الأخيرة. نحن نرحب بدور بعثة الأمم المتحدة في ذلك الجهد ونؤيده، بما في ذلك التوقيع في وقت سابق من هذا الشهر على مذكرة تفاهم بين البعثة وحكومة العراق لإنشاء الصندوق الاستئماني لإعادة الإعمار والإنعاش في العراق دعماً للإطار الخاص بالعراق في مجال الإنعاش والتنمية. هذه خطوة إيجابية نحو معالجة عاجلة للاستجابات الفورية للعراق من أجل تحقيق الاستقرار الإنساني والاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك تحسين الوفاء بالتعهدات الدولية الصادرة عن مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، المعقد في عام ٢٠١٨.

نحن نؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في معالجة القضية غير المحسومة بعد المتعلقة بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة منذ حرب الخليج الأولى. إن الاكتشاف

وتعد المساءلة شرطاً أساسياً لتحقيق المصالحة ولإعادة ما يقرب من مليوني شخص مشرد داخلياً في العراق. ولا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام أو انتعاش ناجح بعد انتهاء الصراع بدون عدالة. ويشمل ذلك المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني واتباع نهج يركز على الناجين تمشياً مع القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩).

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش، وللمستشار الفريق الخاص السيد كريم خان. وسيكون العمل الذي سيضطلع به فريق التحقيق حيويًا لإجراء محاكمة فعالة لجرائم داعش. ومن الأهمية بمكان توافق جميع الإجراءات القضائية تماماً مع معايير الإجراءات القانونية وضمانات المحاكمة العادلة وفقاً لالتزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويشمل ذلك المعاملة العادلة للمدعى عليهم المزعومين من تنظيم داعش وأسره.

وفيما يتعلق بالجوانب الإقليمية التي ذكرتها الممثلة الخاصة وبشكل أعم فإننا بحاجة إلى تجنب المزيد من التصعيد الإقليمي. ومن الضروري القيام بالمزيد من العمل من أجل الحد من التصعيد ووضع حد للتوترات الإقليمية. ونحن بحاجة إلى مواصلة الحوار لا سيما بين الشركاء الإقليميين. ويعتبر هذا الحوار ووقف التصعيد ضروريين لاستقرار العراق. لذلك فإننا نشيد بالحكومة العراقية على مشاركتها النشطة ودورها البناء في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم كلمتي إسمحوا لي أن أقول كلمة أخيرة بشأن مسألة المناخ والأمن. فالعراق أحد بلدان الشرق الأوسط الأكثر عرضة للمخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ مثل تلك الناجمة عن موجات الحرارة الطويلة الأمد وتقلب هطول الأمطار المتزايد وفترات الجفاف الطويلة. وقد احترق منذ شهر أيار/مايو، ٠٠٠ ٤٠ فدان من الأراضي الزراعية مما تسبب في مقتل ١٣ مدنياً. وكانت معظم هذه الحرائق ناجمة عن الظروف المناخية الحارة

العراق، بطبيعة الحال من جهودها وقدمت دعمها المالي. وفي هذا السياق فإننا نرحب ترحيباً حاراً بتوقيع حكومة العراق على اتفاق لتقاسم التكاليف لضمان إسهامها بنصيبها في متطلبات التمويل كما ذكرت الممثلة الخاصة في إحاطتها.

ونرحب أيضاً بحقيقة تشكيل الحكومة تقريباً. ونحن على ثقة من أن الزعماء السياسيين في العراق سيستخدمون الزخم الذي تولد الآن ملء المنصب الشاغر المتبقي. وكما سمعنا اليوم من الممثلة الخاصة فعلى المستوى الاتحادي لم يتم تعيين امرأة واحدة في منصب قيادي بعد. ونشجع الحكومة العراقية على تعيين نساء في مناصب صنع القرار العليا أيضاً.

وبالنظر إلى قرب الانتهاء من تشكيل الحكومة العراقية فيمكنها الآن التركيز على مهمتها الرئيسية المتمثلة في تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتحقيق المصالحة وتعزيز توفير الخدمات العامة ومعالجة الاحتياجات الأساسية لجميع مواطنيها وتحسين حياة جميع العراقيين. وترحب ألمانيا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية والبرلمان حتى الآن، وفي مجال مكافحة الفساد بشكل خاص. كما نحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها في مكافحة الفساد وهو أمر بالغ الأهمية لبناء مؤسسات دولة قابلة للحياة ومتجاوبة وإحياء الثقة لدى الجمهور وكذلك المستثمرين الأجانب المحتملين. ونرحب أيضاً بالقرار المتخذ لتعزيز سيطرة الدولة على جميع القوات المسلحة والدعوة إلى تنفيذ تلك القرارات.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العاصمة وحكومة إقليم كردستان فإننا نرحب أيضاً بتشكيل حكومة إقليم كردستان وبالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وإربيل. وندعو كلا الجانبين إلى مواصلة تحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من أجل إيجاد حلول مستدامة للقضايا المتعلقة التي لم تحل وخاصة فيما يتعلق بالنفط وتقاسم العائدات.

ونود في هذا الصدد أن نشيد بالتعهد والالتزام الذي يظهره العراق في الوفاء بجميع التزاماته الدولية المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تجاه دولة الكويت على النحو المطلوب، ونجدد استعدادنا التام لتقديم الدعم والمساندة لتسريع وتيرة تنفيذ تلك الالتزامات خاصة تلك المتعلقة بالالتزامات الإنسانية المتصلة بالمفقودين من الرعايا الكويتيين وغيرهم من رعايا البلدان الثالثة التي ما زالت متبقية منذ تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١؛ حيث تم التعرف على مصير ٢٣٦ مفقوداً من أصل ٦٠٥.

إن معاناة أهالي الأسرى المفقودين ما زالت مستمرة ونأمل في أن يتم التعرف على مصير المزيد من المفقودين على إثر التطورات الإيجابية الأخيرة المتمثلة في العثور على رفات لمفقودين كويتيين والجاري العمل على تحليلها، كما نأمل أن يتم تحديد المزيد من مواقع الدفن المحتملة لإحراز تقدم ملموس في سبيل إنهاء تلك القضية الإنسانية، فالكويت من جانبها لم تدخر أي جهد لدعم المساعي والجهود التي تبذل ونرى بأنه بالإمكان تحقيق تقدم إذا ما تم تكثيف العمل وتنفيذ الخطط والبرامج المتفق عليها، ونحث العراق على الاستمرار في تعاونه البناء مع اللجنة الثلاثية واللجنة التقنية المنبثقة عنها بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي نشيد ونقدر الدور الهام الذي تقوم به في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالممتلكات الكويتية المفقودة ولا سيما المحفوظات الوطنية التي لا يزال مصيرها مجهولاً فإن التقدم في هذا الملف ما زال محدوداً، ونرحب في هذا السياق بالجهود التي بذلتها السلطات العراقية لتسليم دولة الكويت صباح اليوم ٢٠٠٠ ٤٢ كتاب من أصل ما يقارب ١٢٠ ٠٠٠ تعود ملكيتها للمكتبة الوطنية ولجامعة دولة الكويت، وذلك بإشراف الأمم المتحدة، وآمل في أن يستمر التعاون لإعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أثناء الاحتلال العراقي وعلى وجه الخصوص المحفوظات الوطنية.

والجافة والقاسية. لذلك نشجع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على تركيز حوارها الإقليمي ليس فقط على الطاقة والبيئة والمياه واللاجئين ولكن أيضاً على الآثار الضارة لتغير المناخ على البيئة وبالتالي على استقرار المنطقة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية طبعاً أقدم بحزب الشكر للسيدة جنين بلاشرت على إحاطتها القيمة والشاملة ومجدداً في الوقت نفسه تقدير ودعم دولة الكويت للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وفق الولاية المناطة بها عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد اطلعنا على تقرير الأمين العام المعروض أمامنا حول التقدم المحرز في الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بما في ذلك ما استجد من أمور تتعلق بمسائل المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، والممتلكات الكويتية المفقودة بما فيها المحفوظات الوطنية.

تشهد العلاقات الثنائية أي علاقات الكويت مع جمهورية العراق تطورات مستمرة وإيجابية، وهناك خطوات حثيثة اتخذت من قيادة كلا البلدين جسدت مفاهيم الأخوة والجيرة وتعد الزيارات الثنائية على أعلى مستوى وبرزها زيارة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في شهر حزيران/يونيه الماضي واجتماعات اللجان الثنائية المشتركة، مؤشراً هاماً لتعزيز ذلك التعاون ولطي صفحة الماضي المؤلم وفتح صفحة جديدة من التعاون المثمر وترجمة هذا التوجه لحل ما تبقى من أمور عالقة، حيث بادرت الكويت منذ زوال نظام صدام حسين إلى تقديم جميع أنواع الدعم والمساعدة للشعب العراقي الشقيق متجاوزين بذلك الظروف التي حالت سابقاً دون ذلك، وبما يتناسب مع عمق مصالحنا المشتركة ونتطلع لتعزيزها من خلال استثمار الفرص الواعدة بما يسمو بعلاقاتنا ويرتقي بها إلى مستوى الطموح ويحقق لبلدنا وشعبيهما الصديقين التقدم والازدهار.

جانب فريقها من المهنيين، على رأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

أولاً، فيما يتعلق بالجانب السياسي، نقر بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في مجال تعيين وزراء الدفاع والداخلية والعدل، وبالتالي تشكيل مجلس وزراء كامل تقريباً. ومع ذلك، فإننا نأسف لأنه لم يتم اختيار أي امرأة لأي من هذه الوظائف، رغم أنه كانت هناك امرأتان مرشحتان لوزارة التعليم. وعلى نفس المنوال، نرحب أيضاً بالاتفاق المتعلق بإنشاء الحكومة الإقليمية الكردية. ونشيد بتعيين ثلاث نساء في مناصب وزارية للمرة الأولى، وبتعيين امرأة رئيسة للبرلمان الإقليمي. ونعتقد أن تلك الإنجازات الهامة على الجبهة السياسية ستمكن السلطات أخيراً من تنفيذ خطة الحكومة الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتنمية والأمن للشعب العراقي.

ويحدونا الأمل في أن تستمر الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية الكردية، وأن تتمكن الحكومتان من تسوية خلافاتهما بشكل نهائي فيما يتعلق بعائدات النفط، والترتيبات المتصلة بالأمن، بما في ذلك إلغاء نقاط الرقابة الجمركية. وبالمثل، نرحب بالمبادرة الرامية إلى اتخاذ تدابير من أجل اجتذاب الاستثمارات إلى البلد حيث أن هذه أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني، فإننا نفهم أن عودة ظهور الإرهاب العراق يشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن في ذلك البلد والمنطقة. ولذلك، نرى أن الحملة النشطة لمكافحة الإرهاب التي تنفذها السلطات الوطنية جديدة بالبناء، ولكن نرى أن زيادة التعاون الإقليمي والدولي أمر ضروري من أجل مكافحة الإرهاب والحيلولة دون استعادته لزعيمه السابق.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، نود أن ناشد السلطات الوطنية والمحلية على السواء العمل بطريقة منسقة لتحسين

ومن جانب آخر، تابعنا باهتمام بالغ تطورات الأوضاع في العراق التي شهدت مؤخراً تقدماً ملحوظاً على صعيد الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وهذا ما لمسناه من الفهم والتجاوب للتحديات العديدة التي تواجههم خلال الزيارة التي قام بها مجلس الأمن برئاسة مشتركة من الكويت والولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق في نهاية شهر حزيران/يونيه الماضي. وفي الوقت الذي ندرك فيه أن المرحلة المقبلة مهمة بالنسبة للعراق لتجاوز التحديات التي يواجهها إلا أننا على ثقة بأن العراق يسير قدماً نحو تحقيق تطلعاته بخطوات ثابتة حتى لا ينزلق إلى الاضطرابات التي تجاوزها.

ونؤكد مجدداً تأييدنا ودعمنا للحكومة العراقية في سعيها لتنفيذ برامجها الإصلاحية التي تتطلب جهوداً جماعية لتعزيز المصالحة الوطنية بين كافة مكونات الشعب العراقي تغليباً للصالح العام، والتصدي للفساد، وتحسين مستوى الخدمات العامة وفرض الأمن بما يساعد على عودة العراق لأخذ مكانته الطبيعية في محيطه الإقليمي والدولي. ونرحب بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتعزيز تلك الجهود تنفيذاً لولايتها.

وفي الختام، نحدد استعداد دولة الكويت لمواصلة العمل بالتعاون مع العراق خلال هذه المرحلة لدعم جهود إعادة البناء والإعمار، وإزالة آثار ما شهدته العراق من دمار، وذلك تنفيذاً لمخرجات مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق. ونشجع هنا جميع الدول التي شاركت في المؤتمر على الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها ونأمل، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية، في إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ تلك الالتزامات للمساهمة في تحقيق تطلعات أبناء الشعب العراقي.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيدة جانين هنيس - بلاشخارت على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل القيم الذي تضطلع به إلى

للتعليم يُختار بتوافق الآراء، ستكون مهمته بالغة الأهمية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالحرب. وينبغي لتشكيل الحكومة الكاملة أن يتيح تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء. ومما يستحق الترحيب أيضا انتخاب رؤساء ونواب رؤساء ومقرري اللجان البرلمانية، الأمر الذي يعد ضروريا للجهاز المؤسسي.

ويحث بلدي السلطات العراقية على ضمان مراعاة البعد الجنساني على نحو فعال في جهودها لحفظ السلام وبناء السلام. وبالمثل، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية المثيرة للقلق بشكل خاص في بعض مناطق العراق، يود بلدي أن يحث المجتمع الدولي على مواصلة جهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، والبالغة ٧٠١,٢ مليون دولار والتي لم يجمع منها سوى ٤١,١ في المائة فقط حتى الآن.

وترحب كوت ديفوار بالتعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية الكردية، وتأمل أن يتم الإبقاء على الحوار من أجل إيجاد حلول مرضية للطرفين لقضايا النفط وتقاسم الموارد وديون كردستان.

وفيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي لا يزال نشطا على الرغم من هزيمته العسكرية، يدعو بلدي إلى تقديم دعم كبير إلى القوات العراقية في مجال بناء القدرات. وفي هذا الصدد يرحب وفد بلدي أيضا بالتعاون البناء بين فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبين حكومة العراق. ويرى بلدي أن من الضروري إنفاذ مبدأ المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش، تمشيا مع أحكام القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، لضمان حقوق الضحايا عن طريق الإجراءات العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو كوت ديفوار إلى مواصلة التعاون بين حكومتي العراق والكويت لإيجاد

العمليات البيروقراطية بما يسمح للمنظمات الإنسانية بأن تقدم المساعدة في الوقت المناسب لملايين السكان المحتاجين إليها، والذين ما زالوا مشردين. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نسلط الضوء على العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال التخفيف من أخطار المتفجرات من مخلفات الحرب في العراق. ونشيد أيضا بإدماج المرأة في أنشطة إزالة الألغام، وبأن هناك مساواة في تمثيل الرجال والنساء في تشكيل الأفرقة.

وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تحل مع الكويت، يسرنا أن نلاحظ الخطوات التي اتخذت نتيجة للتحقيقات التي أجريت في أعقاب أعمال الحفر في السماوة، في آذار/مارس الماضي. ونوه بجهود أعضاء الآلية الثلاثية الأطراف للمضي قدما في البحث عن الأسرى والمفقودين الذين أبلغت عنهم الكويت وإعادة الرفات البشرية والأصول، والمحفوظات الوطنية.

وفي الختام، يساورنا القلق من أن التوترات بين بعض البلدان، بما في ذلك في المنطقة، تجعل العراق ساحة للمواجهات بين تلك البلدان. وبناء على ذلك، نشجع تلك البلدان على التفكير في مواقفها وبذل جهود ملموسة لنزع فتيل التوترات واستعادة الاستقرار المنشود.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ويهنئ السيدة جانين هنييس - بلاشخارت - الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة، على إحاطتها الإعلامية بشأن آخر التطورات والتحديات المستمرة للسلام والاستقرار في العراق.

وترحب كوت ديفوار بروح التوافق التي سادت النخبة السياسية العراقية، وأتاحت ملء الوظائف الشاغرة لوزراء العدل والداخلية والدفاع. وتحث كوت ديفوار الأطراف السياسية العراقية على مواصلة السير على هذا الطريق بغية تعيين وزير

ونرحب أيضا بالتزام الحكومة العراقية القوي بمكافحة الفساد. ولا تزال هناك تحديات هامة أخرى مثل الوضع الاقتصادي ومناخ الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك فإن توفير الخدمات الأساسية للسكان وخلق فرص العمل من العوامل الهامة لضمان تقديم الدعم المستمر للسكان. ويعدُّ الهدوء الواضح في جنوب البلد مقارنة بالسنوات الأخيرة، تطوراً إيجابياً. ولكن لا بد من إيلائه الاهتمام المستمر. وبالنظر إلى التأثير الواضح لآثار تغير المناخ على العراق وسكانه، فمن المفضل أن تعزز البعثة دورها في ذلك المجال.

وإذ يتطلع العراق إلى المستقبل فإن تحقيق المصالحة أمر بالغ الأهمية. ويجب أن يستمر ذلك وأن تُمكن الأسر من العودة إلى مجتمعاتها واستئناف حياتها الطبيعية. ونؤيد المهمة الهامة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتعزيز العدالة وحماية حقوق الإنسان.

وأخيراً، لا يزال قطاع الأمن وإصلاحه يمثلان تحدياً للسلطات العراقية. وبالرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية قد هزم عسكرياً، لا تزال أسباب ظهوره قائمة. ولذلك يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع عودة ظهور هذه الجماعة الإرهابية.

وأخيراً، لن يتسنى للعراق وشعبه أن ينعموا مرة أخرى بالرخاء إلا في سياق الاستقرار على الصعيدين المحلي والإقليمي. وينبغي أن تسترشد الإجراءات المتخذة بالمبادئ الأساسية لاحتزام السيادة والسلامة الإقليمية للبلد. وتحقيقاً لتلك الغاية ندعو إلى الالتزام المشترك من جانب المنطقة والمجتمع الدولي.

السيد دوكلو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة ونشكر الممثلة الخاصة هينس - بلاشارت على إحاطتها المتبصرة.

ونبدأ بالتنويه بالتقدم المحرز في إكمال تشكيل الحكومة الاتحادية في العراق بتعيين وزيري العدل والداخلية والدفاع

حل نهائي لمسألة الرعايا الكويتيين المفقودين وإعادة الأصول التي جرى الاستيلاء عليها.

وبالنظر إلى التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه العراق، يود بلدي أن يؤكد مجدداً دعوته إلى المجتمع الدولي لمواصلة دعمه للحكومة العراقية في ما تبذله من جهود لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الأزمة.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار مجدداً دعمها الكامل للبعثة والممثلة الخاصة للأمين العام على التزامهما المستمر بالسلم والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في العراق.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر السيدة جانين هينس - بلاشارت على إحاطتها الإعلامية.

وقد أصبح العراق الآن عند مفترق طرق في تاريخه. وبالرغم من إحراز تقدم كبير، فلا تزال أمامه كثير من التحديات. وترحب بلجيكا بتشكيل الحكومة الاتحادية الذي أوشك على الانتهاء الآن. وللمواجهة هذه التحديات الكثيرة، فإن العراق بحاجة إلى حكومة قوية وشاملة تدعمها مؤسسات قوية وخدمات عامة فاعلة. وتدعو بلجيكا أيضاً إلى تعيين النساء في مناصب صنع القرار.

وتدعو بلجيكا الحكومة إلى مواصلة جهودها لكي يتسنى لها تنفيذ برنامجها. ويُعتبر الأمر التنفيذي ٢٣٧ الذي ينص على أن تكون قوات الحشد الشعبي تحت السيطرة الحصرية للحكومة خطوة هامة إلى الأمام على وجه الخصوص.

وتتطلع بلجيكا إلى التنفيذ الصارم للأمر التنفيذي من قبل جميع الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، تدعو بلجيكا - بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح - حكومة العراق إلى وضع خطة عمل بشأن هذه المسألة وتوقيعها وتنفيذها بدعم من البعثة. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة هامة نحو رفع العراق من مرفق التقرير السنوي للأمين العام.

ونثني أيضا على استعداد الحكومة العراقية للإسهام في جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي وتهيئة حيز خال من النزاعات وتعزيز علاقات الصداقة والتغلب على التوترات عن طريق الحوار مع الدول المجاورة. ونرحب أيضا في ذلك الصدد بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالملكات والمحفوظات الوطنية والمفقودين الكويتيين على أساس التعاون المشترك بين البلدين.

ونختتم بالتنويه بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في جميع هذه العمليات، ولا سيما المبادرات الرامية إلى إشراك الشباب العراقي في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية، فضلا عن إسهامها في الجهود الإنسانية الضرورية في البلد.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود بدوري أيضا أن أشكر السيدة جانين هينس بلاشارت، الممثلة الخاص للأمين العام للعراق، على إحاطتها المتبصرة التي وافتنا بأحدث المعلومات الوافية عن التطورات في العراق، فضلا عن عمل جميع أفرقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والتي أشيد بها إشادة خاصة.

أولا، أود أن أشدد على أهمية العمل على تعزيز الزخم الإيجابي الحالي في العراق. فذلك أحد الاستنتاجات الرئيسية لزيارة المجلس إلى بغداد في نهاية حزيران/يونيه. وينبغي الترحيب بالجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات العراقية لفتح صفحة جديدة في تاريخ البلد، فضلا عن تشجيعها. ولذلك السبب، فإن التعيينات في ثلاث من الوظائف الوزارية الأربع الشاغرة في الحكومة الاتحادية عقب الانتخابات التي عززت العملية الديمقراطية في العراق، خطوة إيجابية أخرى. ونرحب أيضا بالتعيينات الأخيرة لرئاسة حكومة إقليم كردستان.

ويدعم الأمر التنفيذي ٢٣٧ الذي أصدره رئيس الوزراء بهدف تعزيز الرقابة الحكومية على قوات الحشد الشعبي عملية تحقيق الاستقرار أيضا. ويجب الآن تنفيذ أحكام ذلك الأمر

مؤخرا. ويدل ذلك على إمكانية إيجاد مجال للتقارب السياسي وهو مسؤولية جميع الأطراف، كما ذكرت الممثلة الخاصة.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق لعدم تعيين من سيتولى مسؤولية وزارة التعليم بعد. ويحبد أن تعين امرأة في ذلك المنصب، ونرى أن من شأن ذلك أن يسهم بشكل إيجابي في توطيد الديمقراطية في العراق. ونشير إلى أن هذا الطموح قد أعربت عنه البعثة التي زارت العراق في نهاية حزيران/يونيه، والتي جدد المجلس خلالها التزامه الكامل بعملية المصالحة وتحقيق الاستقرار في البلد والمنطقة بأسرها.

ونرحب باقتراح العملية السياسية أيضا بذل الجهود الرامية إلى إعادة إعمار العراق عملية إعادة الإعمار، وخاصة ما يتعلق بتعزيز الاستثمار في البنى التحتية وإنعاش الاقتصاد. ولذلك، فإننا نرحب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة العراق والأمم المتحدة لإنشاء صندوق العراق لإعادة الإعمار والإنعاش، الذي سيساعد على نحو أفضل في جمع الأموال التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، وجذب الاستثمارات الجديدة. ويجب أن يقترن ذلك مع التزام الحكومة الثابت بمكافحة الفساد.

ونرى أيضا أن دعم المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لمكافحة الأنشطة الإرهابية لفلول داعش المتبقين، بما في ذلك كفالة المساءلة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة. وعليه، نشاطر الآخرين دعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي لن يؤدي عمله إلى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب فحسب، بل يسهم أيضا في تحقيق المصالحة في البلد.

ونرحب أيضا بإصدار الأمر التنفيذي ٢٣٧ بشأن قوات الحشد الشعبي حتى تتسنى مكافحة فلول داعش بصورة مشتركة وفق إطار مركزي بقيادة ضباط ملتزمين تماما برؤية الدولة.

بشأن إنشاء صندوق لصرف التبرعات المقدمة من أجل إعادة بناء العراق التي أعلن عنها في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في شباط/فبراير ٢٠١٨، وندعو السلطات العراقية وجميع شركائنا إلى الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر. توقفت عملية إعادة الإعمار في عام ٢٠١٩؛ يجب علينا أن نعمل لإحياء ذلك الزخم.

وأخيراً، يجب إيلاء اهتمام خاص إلى المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش، فضلاً عن تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للمشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية. إن عملية تحقيق الاستقرار وإعادة البناء بقيادة العراق لصالح الشعب العراقي ضرورة لكفالة الانتصار الدائم على الإرهاب وتعزيز المصالحة فيما بين مختلف قطاعات السكان العراقيين. وأخيراً، أرحب بالاهتمام المستعدة حكومة العراق أن تكرسه لمكافحة الفساد وتدعوها إلى مضاعفة جهودها لتحقيق هذه الغاية.

وفي هذا السياق، يجب على الشركاء الدوليين الوقوف إلى جانب السلطات العراقية بقدر أكبر من أي وقت مضى. إن دعم مجلس الأمن بالإجماع للسلطات العراقية أساسي لدعم العراق في هذه المرحلة الحرجة. وكانت زيارة المجلس الأولى للعراق في حزيران/يونيه معلماً هاماً في هذا الصدد. كما يجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه، ولا سيما من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية وفيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

وأود أيضاً أن أكرر دعم فرنسا لدعم لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص في دعم السلطات العراقية، وخاصة جهود البعثة الرامية إلى تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في الساحة العامة وفي مجال حقوق الإنسان والحوار بين بغداد وإربيل. ونحن نؤيد تماماً الأولويات التي حددها الممثل الخاص. كما أن الإعلان عن افتتاح مكتب الموصل الشهر القادم من الأنباء المشجعة.

التنفيذي بصورة فعالة. ويجب أن يستمر الزخم السياسي الإيجابي لأجل الوفاء بتطلعات الشعب العراقي، وخاصة ما يتعلق بتوفير الخدمات العامة وتحسين مناخ الاستثمار في إطار عراق ديمقراطي اتحادي موحد ويحترم جميع مكوناته. وندعو في ذلك الصدد بغداد وإربيل إلى مواصلة المناقشات بينهما لإيجاد حل دائم لخلافتهما المتبقية.

ومن الضروري توطيد تلك المكاسب خاصة وقد أصبح العراق في مفترق طرق الآن. ويعني ذلك ضرورة تحليه باليقظة فضلاً عن اتخاذ إجراءات إزاء أربعة تحديات يجب على العراق التغلب عليها. ويمكنه التعويل فيها على مساعدتنا.

تتعلق نقطتي الأولى بالتحديات التي تشكلها التوترات الإقليمية الحالية للاستقرار في العراق. ولذلك، يجب أن تعطى الأولوية لتخفيف التوتر عن طريق الحوار. ويجب علينا ألا ندخر جهداً لكفالة عدم ارتداد العراق ليصبح مسرحاً آخر لمواجهة إقليمية أوسع نطاقاً وتعريض كل ما أحرز من تقدم في الأشهر الأخيرة للخطر. وفي هذا الصدد، فإن فرنسا تؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها السلطات العراقية لتيسير الحوار الإقليمي وتعزيز الدبلوماسية المتوازنة. وتكرر فرنسا التزامها باحترام سيادة وسلامة العراق.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتهديد الذي لا يزال يشكله تنظيم داعش لاستقرار العراق في وقت يعيد فيه تنظيم صفوفه من خلال تشكيل خلايا سرية. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ملحة إلى التوصل إلى اتفاقات فيما يتعلق بالأمن والحكم في المناطق المتنازع حيث تستغل الجماعة الإرهابية الفراغ السياسي والأمني لإعادة ترسيخ نفسها.

ثالثاً، لا يزال تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في البلد، فضلاً عن المصالحة الوطنية الحقيقية، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالتوقيع على اتفاق بين حكومة العراق والأمم المتحدة

مع تعيينات جديدة في كل الإدارات الوزارية تقريبا. ونأمل، بنفس روح التعاون، أن يتم تعيين وزير التعليم في أقرب وقت ممكن من أجل إتمام تلك العملية بالكامل.

إن الانتهاء من تشكيل الحكومة العراقية خطوة ضرورية لكي تستعيد السلطة التنفيذية الجديدة ثقة الشعب العراقي. وستكون الحكومة الآن قادرة على التركيز بشكل كامل على تنفيذ برنامجها لتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية وتعزيز بيئة آمنة.

ومن الضروري إدارة إيرادات وموارد البلد بعناية من أجل توفير دعم قوي لنهج البلد الحالي إزاء التنمية وتفادي انعدام ثقة الشعب العراقي. وفي هذا الصدد، أرحب باستمرار تركيز حكومة العراق على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، كما يتضح على سبيل المثال من طريق الإبلاغ العلني عن تنفيذ برنامجها. بيد أنه ينبغي زيادة تعزيز المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي يضطلع بدور هام في هذا الصدد.

ونسلط الضوء على تعيين ثلاث وزيرات في تشكيل حكومة إقليم كردستان، وهو تطور هام جدا. ولذلك، فإننا نشجع القادة السياسيين في إقليم كردستان على اغتنام هذه الفرصة ملء الشواغر في الوزارات المتبقية والتركيز على تنفيذ أولويات الحكومة الإقليمية، فضلا عن مواصلة تحسين علاقاتها مع بغداد عن طريق الحوار.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا ندين بأشد العبارات الهجمات غير المتناظرة التي تواصل العناصر المتبقية من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) شنها على السكان والقوات الأمن في مختلف أنحاء البلد. ونشيد بقوات الأمن العراقية التي أجرت عمليات تطهير واسعة النطاق في المناطق المحررة عن طريق إلقاء القبض على مقاتلين إرهابيين أو تقييدهم وإبطال مفعول أجهزة متفجرة يدوية الصنع وكشف أوكار تنظيم داعش وأنفاقه ومخابئ أسلحته.

وفي الختام، من جانبها، ستواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل للسلطات العراقية، أولا، في مجال الأمن، بالنظر إلى التهديد الذي يشكله تنظيم داعش، وثانيا، في مجال الشواغل الإنسانية وتحقيق الاستقرار. وهذا هو الغرض من القرض البالغ قيمته حوالي بليون يورو من أجل إعادة الإعمار وعملنا لتعزيز مؤسسات الدولة العراقية.

وستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق المصالحة الدائمة والشاملة للجميع. ومكافحة الإفلات من العقاب عامل حاسم الأهمية في هذا الصدد، وهذا هو الغرض من دعمنا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي سيتم تجديده ولايته في أيلول/سبتمبر. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على مصير الأشخاص المفقودين، بما في ذلك أثناء حرب الخليج، وفقا للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).

وفي الختام، أود أن أذكر بأنه، في الحريف، ستعقد فرنسا مؤتمر متابعة آخر بشأن خطة عمل باريس، التي اعتمدت خلال المؤتمر الدولي المعقود في عام ٢٠١٥ بشأن ضحايا العنف المستند إلى العرق والدين في الشرق الأوسط.

السيد إيسونو مينغونو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيدة هينس بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على عرضها المفصل جدا والواضح والشاملة هذا الصباح.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ منذ إجراء الانتخابات بنجاح في العام الماضي، لا تزال غينيا الاستوائية تشعر بالقلق إزاء الصعوبات التي أدت إلى تأخير تشكيل حكومة عراقية جديدة هذا العام. بيد أننا نلاحظ مع الارتياح، في أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/660)، المشاورات التي أجريت مؤخرا بين القادة السياسيين العراقيين مما ساعد على المضي بالعملية قدما

لدعم السلطات العراقية في إنجاز قائمة المشاريع الطويلة لتحقيق المصالحة في البلد.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أتقدم بالشكر للممثلة الخاصة هينس بلاشارت على ما قامت به من عمل وعلى إحاطتها.

ما برح العراق يحافظ على الأمن والاستقرار بشكل عام في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف. وقد أحرز تقدم في تشكيل الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وما فتئت عمليات المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار تبرز تقدماً مطرداً. وقام المجلس بزيارته الأولى إلى العراق في حزيران/يونيه، مما وفر دعماً قوياً إلى العراق فيما يبذله من جهود لضمان تحقيق الانتعاش الاقتصادي والسلام والاستقرار والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. وبروح من الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون المفيد للجميع، يقيم العراق علاقات ودية مع جميع البلدان المجاورة، ويسعى إلى تخفيف حدة التوتر الإقليمي. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تعرب عن تقديرها.

وترحب الصين بقيام العراق بتسليم رفات الكويتيين التي تم استخراجها من موقع مقبرة السماوة، وتتوقع أن يواصل الجانبان التعاون الوثيق بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، لا يزال العراق في مرحلة حرجية فيما يتعلق بتوطيد نتائج مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار والمضي قدماً في إعادة الإعمار على الصعيد الوطني. وينبغي لجميع الأطراف أن تحترم سيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية احتراماً تاماً وأن تدعم الجهود التي يبذلها بقوة.

ويجب، أولاً، أن يستمر دعم الجهود التي يبذلها العراق لتعزيز النتائج التي حققها في مجال مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمنه القومي. فعلى الرغم من أن العراق قد قدم تضحيات هائلة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، فإنه لا يزال يواجه

ومن المهم أيضاً اتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من العودة إلى المناطق التي تم بالفعل تحريرها وتوفير بيئة آمنة حتى يمكن لجميع أولئك المشردين بسبب الأنشطة الإرهابية العودة بأمان إلى ديارهم. ويجب محاسبة المسؤولين عن الفظائع والجرائم الإرهابية وأن يمثلوا أمام العدالة التي بدون تحقيقها سيكون من الصعب تحقيق مصالحة حقيقية. كما أن عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين موضوع يتطلب تحليلاً متأنياً من أجل التوصل إلى حل نهائي لما هو مسألة معقدة وحساسة جداً بالنسبة للمنطقة برمتها.

ولا تزال التوترات الإقليمية المستمرة تشكل مصدراً للقلق الشديد، بما في ذلك من حيث أثرها المحتمل على العراق. وفي هذا الصدد، نشجع العراق وجيرانه والشركاء الدوليين على اتخاذ خطوات ملموسة ومواصلة معالجة المشاكل والنزاعات القائمة في المنطقة عن طريق الحوار وبروح من الاحترام المتبادل والتعاون.

وبخصوص نقص التمويل البالغ حجمه ٣٣٥ مليون دولار من إجمالي قدره ٧٠١ مليون دولار لازم لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار في عام ٢٠١٩، فإننا نشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم العمل الإنساني، وهو بالغ الأهمية من أجل أولئك الأكثر احتياجاً.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين، ورعايا البلدان الثالثة، والممتلكات الكويتية، ننتظر نتائج تحليل الحمض النووي لرفات الجثث التي تم استخراجها في السماوة لتحديد ما إذا كانت للكويتيين المفقودين أم لا. واستخراج تلك الرفات خطوة هامة إلى الأمام وبعيد الأمل في إيجاد أجوبة لأسر المفقودين. وسيكون للتوصل إلى حل مرض لهذه المسألة أثر إيجابي للغاية على تعزيز العلاقات بين العراق والكويت.

وفي الختام، أود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولا سيما رئيسها، للجهود الكبيرة المبذولة

العراق دعماً لإطار الحكومة لتحقيق الإنعاش والتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بشكل جدي وأن يواصل تقديم الدعم للجهود التي يبذلها العراق من أجل استكشاف مسار إنمائي يتفق مع ظروفه الوطنية.

وتؤيد الصين جميع الجهود التي تساعد في الحفاظ على السلام والاستقرار في العراق ومكافحة الإرهاب، وتدعم البعثة في مواصلة عملها وفقاً لولايتها. وستواصل الصين المشاركة بنشاط في إعادة إعمار العراق في قطاعات مثل الطاقة والهيكل الأساسية في إطار مبادرة الحزام والطريق. وستقدم الصين المساعدة إلى العراق قدر استطاعتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه وستساعده على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام هينس بلاشارت على إحاطتها وعلى العمل الممتاز الذي تقوم به مع فريقها العامل في الميدان في العراق. وندعمها دعماً كاملاً.

ونرحب بصفة خاصة بالإعلان عن مذكرة التفاهم بين حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لإنشاء الصندوق الاستثماري لدعم جهود الإنعاش والتنمية التي تبذلها حكومة العراق. كما نرحب بقرار العراق المساهمة في الصندوق. وسيكون من المهم للصندوق الاستثماري الجديد أن يعمل بالتعاون مع صندوق الإصلاح وإعادة الإعمار في العراق التابع للبنك الدولي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى دعم الأولويات التي يقودها العراقيون في هذا المجال.

إن مسألة العراق تختلف كثيراً عن قضايا الشرق الأوسط الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة لنا والبعثة في الكيفية التي يمكننا بها تقديم أفضل دعم إلى العراق في سعيه إلى إعادة بناء الدولة وتعزيزها في أعقاب هزيمة داعش. وأتفق تماماً مع جميع الأولويات التي

التهديد الذي تشكله فلول الإرهابيين. وينبغي مواصلة بذل الجهود بهدف تسوية مسألة المشردين داخلياً في العراق في ضوء الظروف السائدة في البلد وعملية إعادة إعمارهم. أما التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعوائلهم فيستحق دعماً قوياً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي احتراماً تاماً لولاية العراق القضائية ودعم البلد في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقاً للقانون المحلي ذي الصلة. وينبغي أن يضطلع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأعماله وفقاً لولايته وبالتشاور الوثيق مع الحكومة المضيفة.

ثانياً، ينبغي استمرار دعم إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية المصالحة الوطنية في العراق. وترحب الصين بتعزيز العلاقات بين حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتتطلع إلى إبرام اتفاق بشأن عائدات النفط وتوزيع الدخل والترتيبات الأمنية في أقرب وقت ممكن، وترحب بالدور البناء الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذا الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويسر المصالحة الشاملة للجميع والتعايش في تناغم بين جميع الأطراف العراقية، بما يتماشى مع المصالح الأساسية والاحتياجات الإنمائية لجميع أبناء الشعب العراقي. وسيكون لهذا أيضاً أثر إيجابي على السلام والاستقرار الإقليميين.

ثالثاً، ينبغي بذل جهود حثيثة لتيسير الانتعاش الاقتصادي في العراق والتعجيل بإعادة إعمارهم. وتشيد الصين بالحكومة العراقية لالتزامها بتحسين بيئة الأعمال في البلد والسعي بنشاط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وإصدار تقريرها الأول عن تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية للحكومة للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢، مما يساعد على تعزيز إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية. وترحب الصين بمذكرة التفاهم الموقعة بين البعثة والحكومة العراقية لإنشاء الصندوق الاستثماري لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل في

جميع المتكلمين اليوم تقريبا إزاء نقص تمثيل المرأة في المناصب الوزارية. ويحدونا الأمل في أن يتغير ذلك قريبا وأن تكفل حكومة العراق أوسع نطاق ممكن من التمثيل للمرأة والأقليات في جميع المناصب الوزارية.

فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات، تطرقت الممثلة الخاصة للأمين العام إلى العلاقة بين حكومة إقليم كردستان وبغداد. ونرحب بإعلان السيد نيجيرفان بارزاني رئيساً لإقليم كردستان العراق ونرحب على وجه الخصوص بحضور الرئيس صالح حفل التنصيب. ونثني على الجهود التي يبذلها كل من الرئيس صالح والسيد بارزاني لمعالجة المسائل المعلقة، لا سيما تلك المتعلقة بعائدات النفط.

وانتقل بإيجاز إلى مسألة المفقودين والممتلكات الكويتية، ونرحب ترحيباً حاراً بإعلان الممثلة الخاصة اليوم عن الأنباء السارة بشأن تأكيد المفقودين الكويتيين في أعقاب اختبار الحمض النووي. ونرحب كذلك بدعم بعثة الأمم المتحدة لهذا العمل وقرار الولايات المتحدة بمشاركة المعنيين تحليل صور الأقمار الصناعية. ولدينا كل الثقة بأن حكومة العراق ستواصل التعاون في هذه المسألة. ونتطلع إلى نتائج الاجتماع ١١٠ للجنة الفرعية التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن هذه القضية الحيوية.

وفي الختام، أحرز العراق تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة، لا سيما في الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش. لكن العراق لا يزال يواجه تحديات كبيرة - على الصعيدين المحلي والإقليمي - فيما يسعى إلى حماية استقراره واستقلاله في منطقة غير مستقرة. لذلك من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس والمجتمع الدولي الانخراط في دعم حكومة العراق في تصديدها لهذه التحديات وتوجيه البلد نحو تحقيق إمكاناته الضخمة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة

حددتها الممثلة الخاصة للأمين العام اليوم في مداخلتها. وأود أن أتناول بإيجاز ثلاثة منها.

أولاً، سلطت الممثلة الخاصة الضوء على أن ١,٦ مليون شخص من المشردين داخلياً لا يزالون في العراق، وجميعهم لديه احتياجات معقدة وملحة. ويشكل إيجاد حل دائم لهؤلاء الأشخاص مصدر قلق لنا جميعاً. ونرحب بالعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لدعم حكومة العراق لتمكين العودة الطوعية للمشردين داخلياً. ونعتقد أن تقديم الخدمات الأساسية للسكان المشردين ينبغي أن يظل محور تركيز حكومة العراق، بدعم من البعثة، في الأشهر المقبلة. ونشجع حكومة العراق على الإسراع بتوفير وثائق هوية لأولئك الأشخاص، ولا سيما الأشخاص الذين ليس لديهم وثائق هوية على الإطلاق، بمن فيهم الأطفال.

ثانياً، شدد متكلمون آخرون اليوم على الحاجة إلى وجود جهاز أمن مستقر وخاضع للمساءلة في العراق، وذلك لمنع عودة ظهور الإرهاب وتوفير مزيد من الأمن للعراقيين الراغبين في العودة إلى ديارهم. وشأننا شأن الولايات المتحدة وبيرو وغيرهما، نرحب ترحيباً شديداً بالأمر التنفيذي الذي أصدره رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بإخضاع قوات الحشد الشعبي لسيطرة الدولة. ونتطلع إلى تنفيذ ذلك الأمر. وينبغي أن يستمر تركيز البعثة على إصلاح قطاع الأمن في دعم حكومة العراق في كفالة أن يشعر الناس بالأمان من أجل العودة إلى ديارهم، وأن يخضع جميع أفراد الأمن للمساءلة أمام حكومة العراق.

ثالثاً، أود أن أتطرق إلى أهمية بناء مؤسسات دولة قوية ومستقلة، الأمر الذي سيكون حيويًا لكفالة الاستقرار مستقبلاً في العراق. وأرحب بصفة خاصة بتركيز البعثة على التصدي للفساد، وشأننا شأن الآخرين، أرحب بحقيقة شغل المناصب الوزارية في وزارات الدفاع والعدل والداخلية. وهذه خطوة هامة إلى الأمام. ومع ذلك فإننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها

ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة في إطار إصلاح قطاع الأمن لإصدار أمر تنفيذي لإخضاع قوات الحشد الشعبي لسيطرة الدولة حصراً. وفي حالة تنفيذه، ستكون للحكومة القدرة على إدارة ومراقبة الأسلحة وتداولها، وهو ما نأمل أن يحسن الوضع الأمني.

ونذكر أيضا التحديات التي تواجه الحكومة العراقية في إدارة نحو ١,٧ مليون شخص من المشردين داخليا في البلد. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يستمر تمويل برنامج المساعدة الإنسانية وأن تظل المسألة قيد نظر المجتمع الدولي.

ثالثا، فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين وراعي البلدان الثالثة أو رفاتهم، يسعدنا أن نلاحظ أن السلطات العراقية سلمت رفات المواطنين الكويتيين من السماوة في ٨ آب/أغسطس. ويحدونا الأمل في أن يسهم ذلك في التئام جراح أسر الأشخاص المفقودين. وفي ظل التطورات في مجال التكنولوجيا والجهود الدؤوبة التي تبذلها الآلية الثلاثية إضافة إلى حسن نوايا الحكومتين لمواصلة تعاونهما، نشهد أخيرا تقدما هاما في النهوض بهذا الملف الهام. كما نحيي الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة في ذلك الصدد. ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة تعاونها البناء مع الأطراف المعنية لحل المسائل المتبقية.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق السيدة جانين هينس بلاشارت على إحاطتها الشاملة هذا الصباح. ونود أن نتناول النقاط الثلاث التالية في بياننا اليوم، الحالة السياسية والحالة الأمنية وحالة النساء والأطفال.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، تؤيد جنوب أفريقيا ولاية البعثة إذ تشجع تعزيز حكومة العراق وعملاتها الانتخابية اللاحقة. ونرحب أيضا بتعيين وزراء العدل والدفاع والداخلية.

جانين هينس بلاشارت على إحاطتها الشاملة. وتود إندونيسيا في معرض ردها على الإحاطة أن تشدد على ثلاث نقاط.

أولا بفضل الجهود التي يبذلها ويقودها العراق، حكومة وشعبا، بدعم من المجتمعين الدولي والإقليمي فإنه يسير على الطريق الصحيح نحو مستقبل ديمقراطي ومزدهر. أظهرت أول زيارة على الإطلاق لمجلس الأمن إلى العراق في يونيو/حزيران دعم المجتمع الدولي لجهود الانتعاش والمصالحة في البلد بعد انتهاء النزاع. وتشيد إندونيسيا أيضا بمساعي العراق النشطة لتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة. ويدل ذلك على نوايا العراق الطيبة لإعمال مبدأ حسن الحوار. ويضطلع التعاون الإقليمي في الواقع بدور حاسم في التنمية الاقتصادية والاستقرار الوطني.

ولبنة لبنة، بدءاً من تشكيل مجلس الوزراء إلى مكافحة الفساد ومن تعزيز بيئة مواتية للاستثمار وسيادة القانون إلى إصلاح القطاع الأمني، نعتقد أن الحكومة العراقية ستكون قادرة على تلبية احتياجات ومطالب الشعب. يجب أن تستمر هذه الجهود ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دور حاسم تؤديه في دعمها. ونود أن نعرب عن دعمنا المستمر للبعثة والممثلة الخاصة. ويحدونا الأمل في الانتهاء من تعيين وزراء الحكومة مع إدماج تعيين نساء في المناصب العليا لصنع القرار.

ثانيا، نذكر التحديات المعقدة التي تواجه تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في العراق. ولا تزال الحالة الأمنية هشة، إذ يواصل بقايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شن الهجمات على الشعب العراقي وقوات الأمن. وفي ذلك الصدد، نؤيد حملات مكافحة الإرهاب التي تشنها قوات الأمن العراقية بدعم الجهود الدولية لمكافحة تنظيم داعش. كما ندعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدول الإسلامية/داعش بالتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية. ونشدد مرة أخرى على أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وخلاياه.

يعمل البلدان جنبا إلى جنب مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لحل أية مسائل معلقة فيما يخص هذا الشأن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيدة جانين هينس بلاشارت على إحاطتها المفيدة. يدعو الاتحاد الروسي باستمرار إلى تعزيز الاستقرار والأمن في جمهورية العراق. ويجب أن تقوم حكومة وشعب العراق بالدور الرئيسي في تلك العملية. ولا يزال أمام السلطات العراقية الجديدة الكثير لتفعله لكفالة الزخم الإيجابي في الحالة السياسية في البلد. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوات المتخذة في تشكيل الحكومة العراقية، بما في ذلك التعيينات الأخيرة في المناصب الوزارية الرئيسية. ويحدونا الأمل في الانتهاء من العملية في القريب العاجل حيث نعتقد أنها ستسهم في التغلب على جميع الخلافات السياسية الداخلية.

ونلاحظ تركيز السلطات العراقية على تحديث القطاع المالي في البلد وتحسين مناخ الاستثمار فيه. ونعتقد أن تعزيز الاستقرار في العراق يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. ولذلك، نرى أن من المهم أن يدعم المجتمع الدولي السلطات من أجل التركيز على إعادة بناء الاقتصاد وتنمية القطاع الاجتماعي والزراعة. وننوه بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مد يد العون للسلطات الوطنية وتمكينها من اتباع نهج يركز على المصالحة الوطنية وإعادة بناء اقتصاد البلد.

ونرحب ونشيد بسياسة بغداد الثابتة في الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع الشركاء. وننوه على وجه الخصوص بتركيز العراقيين والكويتيين على استعادة العدالة التاريخية بشأن ما نشير إليه بالملف العراقي - الكويتي وبالجهود التي يبذلونها في هذا المجال.

ونشير إلى أهمية بذل جهود متواصلة في تسوية الخلافات بين مختلف الجماعات العرقية والدينية في العراق وأهمية تعزيز

يسلط ذلك الضوء على حقيقة أنه على الرغم من التحديات السياسية فإن العراق يعزز ديمقراطيته.

وتؤيد جنوب أفريقيا توجه تشكيل حكومة شاملة تجمع جميع الفئات المتنوعة للمجتمع العراقي في هياكل الحكم. والمصالحة والوحدة الوطنية في العراق أمر حيوي لتجنب ظهور تحديات في المستقبل نتيجة حدوث انشقاقات في سياسات وإجراءات الحكومة. ونود أن نحث حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على تعميق تعاونهما من أجل توليد شعور أكبر بالسلام والاستقرار في العراق. من شأن ذلك أن يفيد العديد من مجالات المجتمع، وخاصة في الجهود المبذولة لإعادة البناء وتقديم الخدمات للشعب العراقي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نعتقد أن السلام والأمن أساسيان للعراق لتطوير بنيته التحتية وتنمية اقتصاده وتوفير الخدمات الأساسية لجميع مواطنيه. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا التوطيد التام لسيطرة الجيش العراقي على أراضيه، وترحب باستمرار دعم جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

ثالثاً، فيما يتعلق بحالة النساء والأطفال، نلاحظ تحسن الحالة - وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن اليونيسيف - من حيث عدد المشردين داخلياً. ونرى أن ذلك تطور إيجابي يبين أن العراق يتعافى من سنوات النزاع وعدم الاستقرار. وتود جنوب أفريقيا أن تقترح استخدام لجنة بناء السلام لدعم جهود الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء المؤسسات والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، يشجعنا التزام حكومتي الكويت والعراق بمواصلة جهودهما المشتركة للعثور على المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى فضلاً عن الممتلكات الكويتية المفقودة. وتشجعنا التطورات الإيجابية في ذلك الصدد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/632). ويحدونا الأمل في أن

وخلال اجتماع عقد في موسكو في تموز/يوليه بين وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد لافروف، والسيدة هينس بلاشارت، جرى الإعراب عن التأكيد على ضرورة معالجة جميع الأزمات من خلال الحوار والجهود الجماعية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أننا على استعداد للتعاون على هذا الأساس مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين من خلال خطتنا للأمن الجماعي في الخليج الفارسي. وفي الوقت نفسه، نرى أن جهودنا تتماشى مع ولاية الأمين العام المعنية بوضع تدابير لبناء الثقة في المنطقة وفقا للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الشاملة، وأن أعرب عن تقديرنا للعمل الهائل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مد يد العون للسلطات العراقية.

ترحب بولندا بإحراز مزيد من التقدم في تشكيل الحكومة، بتعيين وزراء الداخلية والدفاع والعدل، وتشجيع الأحزاب السياسية العراقية على مواصلة مشاركتها الإيجابية من أجل استكمال العملية في المستقبل القريب وضمان إشراك المرأة في جميع مستويات عمليات صنع القرار. كما نشيد بالتقدم المحرز في تشكيل حكومة إقليم كردستان. ونشعر بالتشجيع لاستمرار الحوار بين بغداد وإربيل بهدف حل المنازعات المعلقة.

وننوه بالجهود التي تبذلها السلطات العراقية لاستعادة الاستقرار والازدهار في البلد. ونرحب على وجه الخصوص بمواصلة تركيزها على مكافحة الفساد وإيجاد السبل الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار. ونشجع حكومة العراق على إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد لصالح جميع العراقيين.

وحدة الشعب العراقي وسلامة الدولة. وفي هذا الصدد، نرحب بالحوار المستمر للتوصل إلى تفاهم متبادل بين بغداد وإربيل. ونعتقد أن مواصلة تحسين هذه العلاقات سيساعد العراق على تعزيز الأمن، وهو أمر مهم للغاية في ضوء التحديات الأمنية المستمرة.

إننا حريصون على القضاء على التهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والإرهاب بوجه عام. والطريقة التي يمكن بها التصدي لهذا التحدي بفعالية هي من خلال أكبر قدر ممكن من التنسيق في جهود مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من الضروري إشراك جميع أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق، وأن يكون هناك احترام لسيادة الحكومة العراقية، وأن تُنسق إجراءاتهم مع بغداد. وهذا يتطلب مواءمة الهدف المعلن المتمثل في مكافحة الإرهاب ومساعدة الحكومة العراقية في تحقيق استقرار الحالة.

ونتابع عن كثب عملية تعزيز القوات المسلحة العراقية، بما في ذلك إدماج قوات الحشد الشعبي لتحقيق الأمن في البلد.

وسواصل الاتحاد الروسي بذل كل ما في وسعه لدعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى استعادة السيطرة على جميع الأراضي التي استولى عليها تنظيم داعش، فضلا عن ضمان وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه. وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي للتصعيد في منطقة الخليج الفارسي على عملية التوصل إلى اتفاق في العراق. إن محاولات جر البلاد إلى مواجهة مفتعلة بشأن جمهورية إيران الإسلامية، تأتي بنتائج عكسية وتزيد من زعزعة استقرار الوضع الهش أصلا في البلد. وننصح المجتمع الدولي بتفادي حدوث هذا السيناريو. ولا يمكننا أن نسمح لتجربة جيوسياسية أخرى، بغض النظر عن مصدرها، بتقويض النجاح الذي تحقق بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد فتاح (العراق): بداية، اسمحوا لي أن اتقدم بالتهنئة لإدارتكم الحكيمة للمجلس خلال الشهر الجاري. كما يطيب لي الترحيب بإحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة بلاشارت.

أتقدم بالشكر نيابة عن حكومة بلادي لوفدي الولايات المتحدة الأمريكية والكويت الشقيقة على تنظيم الزيارة الإقليمية لبعثة مجلس الأمن إلى مدينتي الكويت وبغداد التي تعد الأولى من نوعها، مؤكدة على التزام المجتمع الدولي القوي المستمر بدعم استقرار العراق ورخائه وسيادته واستقلالته وأمنه، وهو يفتح صفحة جديدة في مساره. كما أكدت هذه الزيارة على النوايا الطيبة لدى كل من العراق والكويت في بناء علاقات حسن الجوار والعمل على تسوية الأزمات في المنطقة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية.

والشكر موصول كذلك للسيدة بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام، للجهود التي بذلتها وفريقها لضمان تنظيم الزيارة؛ ولتعاونها الوثيق مع السلطات العراقية للاضطلاع بمهامها في تنفيذ ولايتها بموجب القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩) والدعم الذي تقدمه إلى العراق والكويت لتنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).

إن ما نراه اليوم في المدن العراقية يدل على أن الهدف المشترك هو تطلع العراقيين إلى حياة حرة كريمة وحكومة تخدم مواطنيها وتوفر الخدمات لهم. وفي هذه الظروف ومن الإمكانيات المتاحة، هناك أمل كبير في أن تتمكن حكومة بلادي من تحقيق أهداف برنامجها الحكومي للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢، الذي يتطلب تنفيذه إصلاحات اقتصادية بنوية، الهدف منها الاستفادة من موارد العراق وتسخيرها لخدمة الشعب.

إن من أهم التحديات التي تواجه العراق اليوم هو الإصلاح الاقتصادي، ودعم دور المرأة وحقوقها، وضمان حماية وتعزيز

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فإننا نشي كثيرًا على قرار حكومة العراق وضع قوات الحشد الشعبي تحت سيطرة حكومية فعالة. ونرى أن ذلك خطوة مهمة نحو النهوض بإصلاح قطاع الأمن بهدف استعادة المسؤولية الوحيدة للدولة وهي توفير الأمن في البلد. إن تنفيذ هذا القرار بصورة فعالة، بالإضافة إلى كفالة المساءلة عن عدم الامتثال للمرسوم، سيغدو أمرًا بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار أنشطة خلايا تنظيم داعش في العديد من المحافظات التي لا تزال تشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا.

وبعد سنوات من النزاع، فإن الطريق نحو الاستقرار والمصالحة في العراق سيستغرق وقتًا ويتطلب إصلاحات شاملة وبناء مؤسسات حكومية قوية. ونعتقد أن من الضروري تلبية احتياجات جميع العراقيين بمن فيهم النساء والشباب وأفراد جميع الطوائف الدينية والعرقية، بما في ذلك عن طريق إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات العامة الأساسية وخلق فرص العمل.

وبالمثل فإن تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية، هما أمران بالغ الأهمية. إن إعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة، واستعادة الإدارة الفعالة والأمن والخدمات العامة، أمران لا غنى عنهما لتهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والكرامة والأمن للمشردين داخليًا، فضلًا عن إعادة توطينهم أو إدماجهم محليًا. ومن الأهمية بمكان أيضًا أن يُعامل الأشخاص المشردون داخليًا بطريقة غير تمييزية بصرف النظر عن انتماءاتهم المتصورة وأن تقدم إليهم المساعدة التي يحتاجون إليها.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة إلى دعم العراق في جهوده الرامية إلى استعادة الاستقرار بعد سنوات من النزاع، مع الاحترام الكامل لوحدة وسيادته وسلامته الإقليمية.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

بين ممثلي الحكومتين، في كل من بغداد وإربيل، اتفق خلالها الجانبان على جملة مسائل تتعلق بالمجالات الاقتصادية والزراعية والمالية، وعلى رأسها توحيد الإجراءات الإدارية في جميع المنافذ الحدودية العراقية، بما فيها تلك التي تقع في إقليم كردستان، والاتفاق على استئناف تصدير النفط من كركوك إلى ميناء جيهان التركي.

قدم العراق تقريره الأول عن المراجعة الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الذي عُقد خلال الشهر المنصرم في نيويورك لمشاركة خبراته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. كما وضعت حكومة العراق، وبدعم من شركائها، استراتيجيات وخططاً جديدة تتصدى لتحديات التحول من بيئة متأزمة إلى حاضنة للتنمية المستدامة. كما أعدت خطة التنمية الوطنية ووضعت استراتيجية للحد من الفقر لاستهداف أضعف فئات الشعب، خصوصاً في أشد المناطق حرماناً والمناطق النائية، إلى جانب خطة إعادة الإعمار والتنمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧. كما شاركت الحكومة في وضع رؤية ٢٠٣٠ التي تتواءم مع خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر.

إن هزيمة تنظيم داعش الإرهابي كانت بلا شك تحدياً هائلاً ونجاحاً مهماً للقوات المسلحة العراقية، الجيش والشرطة وقوات البشمركة والحشد الشعبي، التي قاتلت جنباً إلى جنب لتطهير أرض العراق من دنس هذا التنظيم المجرم. ونحن ممتنون للمساعدة التي يقدمها حلفاؤنا في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. ولعل مهمتنا الآن هي تعزيز وتكثيف جهودنا للتعامل مع تركة هذا التنظيم وإيجاد خطة عمل للتعامل مع الأطفال المجندين من قبل التنظيم الإرهابي والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وزوجات وأرامل الإرهابيين وأطفالهن الناجيات والمغتصابات من قبل الإرهابيين، إضافة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي ومعالجة مخنة النازحين. ويكون ذلك من خلال التالي.

حقوق الإنسان، والقضاء على البطالة. والتحدي الأكبر هو في مجال الأمن والتنمية الاجتماعية. ولكن كل هذه الإصلاحات تتطلب بيئة إقليمية مستقرة. فالعراق بلد يستحق العيش بأمان وأن تكون له الفرصة لتحقيق تطلعات شعبه، خاصة بعد الحرب التي خاضها ضد الإرهاب.

تمكنت حكومة بلادي خلال الفترة الماضية من تحقيق الآتي. إكمال تشكيل مجلس الوزراء واختيار وزراء الدفاع والداخلية والعدل، إذ تم التصويت في مجلس النواب على اختيار وزراء يتمتعون بمهنية وخبرة عاليتين، وأدوا اليمين الدستورية في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩. جاء ذلك نتيجة للتكامل والتنسيق العالين بين الرئاسات الثلاث.

شهد عموم العراق، وخاصة المحافظات المحررة من تنظيم داعش الإرهابي، حالة من الاستقرار الأمني، وتم فتح جميع الشوارع المغلقة في العاصمة بغداد منذ عام ٢٠٠٣. أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء الأمر الديواني رقم ٢٣٧ في ٣ تموز/يوليه هذا العام والمتضمن إعادة هيكلة هيئة الحشد الشعبي وتنظيم عمل قواته ومرجعياته العسكرية بما يعزز هيبة الدولة واستقرارها، ويعزز إجراءات حصر السلاح بين يدي الدولة. وفي هذا السياق، أعلنت فصائل المتطوعين عن التزامها بالأمر أعلاه وكافة الأوامر الصادرة عن القائد العام للقوات المسلحة ومحاسبة كافة المجموعات الخارجة عن القانون والتي تستخدم اسم الحشد الشعبي لتنفيذ أغراض غير مشروعة.

شرع المجلس الأعلى لمكافحة الفساد بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق، إضافة إلى المؤشر الوطني للنزاهة بمشاركة مختلف الجهات العراقية ومنظمات المجتمع المدني واعتماد آليات فعالة وقابلة للتطبيق.

كذلك شهدت العلاقات بين الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان انفراجاً كبيراً، وهناك توجه لحل القضايا العالقة من خلال الالتزام بالدستور، إذ عُقدت أكثر من جولة مفاوضات

جنسياتهم وأعدادهم واستكمال ملفاتهم التحقيقية بعد أن قاموا بإتلاف جميع مستمسكاتهم قبل الدخول إلى العراق، تمهيداً لعرضهم أمام القضاء العراقي لتتم محاكمتهم بكل شفافية وعدالة ووفقاً للقوانين العراقية النافذة التي تجرم وتدين الأشخاص الذين يرتكبون جرائم إرهابية. ومن هذه القوانين قانون إقامة الأجانب رقم ١١٨ لعام ١٩٧٨، وقانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، وقانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩.

أما بالنسبة للأطفال من عوائل تنظيم داعش الإرهابي فينقسمون إلى صنفين، الأول هم الأحداث ويخضع هؤلاء لأحكام القوانين النافذة في حالة ثبوت ارتكابهم لجريمة الانتماء إلى تنظيم إرهابي أو المشاركة فيه. ويتم إيداعهم بعد صدور الأحكام عليهم في دور ومدارس التأهيل. والثاني، الذين هم دون سن المسؤولية الجزائية فيتم تسليمهم في هذه الحالة إلى سفارات دولهم بعد التأكد من جنسياتهم لغرض إعادتهم إلى موطنهم الأصلي.

إن طبيعة هذا العمل تتسم بالدقة والحساسية والتمحيص في رعية وجنسية عوائل وأطفال تنظيم داعش ومن ثم تحديد موقفهم القانوني الخاص عن طريق إحالتهم إلى الجهات العراقية المختصة التي تعمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتي تكون صلة الوصل بين الجهات العراقية المختصة والسفارات الأجنبية العاملة في العراق المقيمة وغير المقيمة. ونتيجة لهذه الجهود فقد سلم العراق عدداً من الأطفال إلى دولهم من الجنسيات الروسية والطاجيكستانية والبلاروسية والجورجية والفنلندية والأوكرانية والتركية، وبلغ مجموعهم ٤٧٣ طفلاً لغاية تاريخ ١٠ من شهر تموز/يوليه هذا العام. كما نحث باقي البعثات المقيمة وغير المقيمة في العراق على تسلم رعاياها من النساء والأحداث الذين انتهت مدة محكوميتهم والأطفال دون السن القانوني للمسؤولية الجزائية.

أما على صعيد تقديم الدعم للنازحين داخليا فإن وزارة الهجرة والمهجرين قامت بصرف منح عودة للنازحين من المناطق

معالجة الشواغل الأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان المترتبة على إعادة العناصر الإرهابية وأسرهم إلى العراق. وهنا لا بد من التأكيد بأن هذه المشكلة ليست عراقية فحسب بل هي مسألة تؤثر على الجميع في المنطقة وخارجها. وإذا أسيئت إدارتها فإننا نخاطر بتهيئة تربة خصبة لنشأة جيل قادم من الإرهابيين.

الحد من خطورة تحرك المئات من نساء داعش القادرات على استقطاب وتجنيد مقاتلين جدد، إذ أن تنظيم داعش الإرهابي يعتبر من أكثر التنظيمات الإرهابية التي نجحت في اجتذاب العنصر النسائي بين عناصره واعتمد عليهن للقيام بهذه العمليات ونشر أيديولوجيته الفكرية المتطرفة. هذا وإن وجودهن في المخيمات والمعتقلات العراقية يشكل عبئاً كبيراً يفوق قدرات الحكومة العراقية على تحمل هذه المسؤولية التي تقع على كاهل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إذ أن الأمر ليس محصوراً فقط على المستلزمات الطبية والغذاء والمال، بل يمتد أيضاً إلى المسائل التي تتعلق بالسيطرة الأمنية والحد من انتشار الأيديولوجية المتطرفة للتنظيم.

وهنا نطالب المجتمع الدولي أن يحترم سيادة العراق وولايته القضائية بالكامل وأن يدعم جهوده الرامية إلى تقليم الإرهابيين إلى العدالة وفقاً للقوانين المحلية ذات الصلة، وإلى كبح عودة وانتشار الأنشطة الإرهابية، إذ أن الجهات القضائية العراقية حريصة على تطبيق إجراءات سير العدالة بكل شفافية ومهنية تجاه المتهمين أو المدانين بالانتماء إلى التنظيم، سواء في مرحلة التحقيق أو في مرحلة المحاكمة وإصدار الأحكام. وتقدم كل المساعدة والتسهيل في لقاء المحتجزين والمدانين من الأجانب مع سفارات دولهم العاملة في العراق. وندعو بهذه المناسبة حكومات الدول إلى استجابة شاملة لاستعادة مواطنيها ومحاكمتهم وطنياً، وكذلك العمل مع الجهات المعنية لاستعادة الأطفال من بقايا داعش.

عملت القوات العراقية المكلفة بتحرير المدن على إحالة الإرهابيين وعائلاتهم إلى الجهات التحقيقية المختصة لمعرفة

قبل حكومة جمهورية العراق بتاريخ ٨ آب/أغسطس لهذا العام إلى الجانب الكويتي.

كما لا يفوتنا في هذا المقام تقديم الشكر للأمم المتحدة التي زودت اللجنة بالتقنيات الحديثة، رادار استكشاف باطن الأرض، لمساعدة الطرفين العراقي والكويتي على اكتشاف مواقع الدفن المحتملة والتي نرى أنها خطوة إيجابية لإنهاء هذا الملف الإنساني المهم. ومن جانب آخر تم العثور على ما يقارب ١٠٠٠ ١٦٢ كتاب تعود إلى جامعة الكويت والمكتبة المركزية الكويتية إذ قامت وزارة التعليم العالي في العراق وبالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية بجمعها من المكتبات والأسواق ومن المواطنين، كما أشرفت ونفذت وزارة الخارجية العراقية على تغليف ونقل ٤٢٠٠٠ كتاب جوا على متن طائرة عسكرية من نوع سي ١٣٠ تابعة لسلاح الجو العراقي وإيصالها إلى الكويت يوم أمس، وتم تسليمها إلى الجانب الكويتي اليوم الموافق ٢٨ من آب/أغسطس لعام ٢٠١٩ بحضور السيد وكيل وزارة الخارجية العراقية حازم اليوسفي رئيس لجنة المحفوظات المعنية بالبحث عن الأرشيف والممتلكات الكويتية وبحضور ممثلين عن الأمم المتحدة وسيتم تسليم باقي الكتب على شكل دفعات في الوقت القريب القادم لإنهاء هذا الملف وغلقه بشكل نهائي.

وفيما يخص المفقودين العراقيين فإننا نتابع وبحرص أية تطورات مهمة بشأن هذا الملف ومواقع دفن الجنود العراقيين في الكويت إذ سيسهم اكتشاف رفاتهم في مواساة عوائل الجنود المفقودين العراقيين خلال حرب الخليج عام ١٩٩١. وفي هذا الشأن نشم جهود الدول الأعضاء الثلاث في اللجنة لقيامها بتحليل صور الأقمار الصناعية لغرض الوصول إلى مواقع الدفن بدقة عالية. كما نقدم شكرنا للجنة الدولية للصليب الأحمر لتقديمها قائمة شاملة تتضمن الإحداثيات الخاصة بمواقع الدفن والتي ستم مقاطعتها مع إحداثيات الأقمار الصناعية ونتطلع إلى الكشف عن مصير رفات هؤلاء الجنود بأسرع وقت وتضمين

المحررة إضافة إلى استمرار تنفيذ إجراءات المصالحة المجتمعية في مناطق النازحين. وإن حملات إعادة الإعمار في المدن المحررة التي دمرها تنظيم داعش الإرهابي جارية على قدم وساق.

وتعمل حكومة بلدي على إيصال رسالة إلى دول الجوار والمنطقة مفادها أن استقرار وازدهار العراق هو مصلحة مشتركة، إذ أن الأوان لهذه المنطقة أن تشترك في رؤية هادفة لتحقيق الرخاء الاقتصادي وإن فرص نجاح العراق حقيقية لكنها لا تزال محفوفة بالمخاطر لذا لا ينبغي تحميلها المزيد من التوترات والتحديات.

وتحرص حكومة بلدي على تطوير علاقات العراق مع جيرانه العرب بشكل كامل كما إن علاقاتنا مع إيران مهمة أيضا إذ نتشارك معها في حدود تبلغ ١٤٠٠ كيلومتر والعديد من الروابط الاجتماعية والثقافية ومن مصلحتنا الوطنية تعزيز العلاقات مع إيران وأيضا مع جيراننا الشمالي تركيا التي لا شك أنها مهمة من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية على الرغم من الانتهاكات المتكررة للأراضي العراقية إذ وجهت حكومة بلدي ما يقارب ٥٤ مذكرة احتجاج طالبت فيها بالوقف الفوري للقصف التركي للأراضي العراقية واحترام سيادة العراق.

وأؤكد في هذا الصدد، حرص حكومة بلدي على حماية استقلال وسيادة العراق وبالمقابل ألا تكون أراضيها منطلقا لأي تهديد لأمن وسلامة دول الجوار.

أود أن أشكر الدول الأعضاء في اللجنة الثلاثية على تقديم صور الأقمار الصناعية التي اكتسبت أهمية حيوية إلى جانب جهود وزارة الدفاع العراقية وإفادة الشهود وتحليل الصور المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإحداثيات النظام العالمي لتحديد المواقع، التي قدمها الجانب الكويتي وساعدت في العثور على عدد من الرفات مجهولة الهوية وبلغ عددها ٤٦ رفاتا في موقع السماوة، وبعد إجراء الفحوصات الخاصة بالحمض النووي اتضح أن ٣٢ منها عائدة إلى مفقودين كويتيين وتم تسليمها من

الإجراءات المتخذة والنتائج في تقرير الأمين العام بشأن حالة تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقررات البرنامج الحكومي ووفقا للقوانين الوطنية النافذة.

ختاماً، أسمحوا لي أن أكرر التزام حكومة بلدي ببناء عراق مزدهر وبالتنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على ويلات الإرهاب، وتسريع عملية إعادة الإعمار لأجل الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.